



أثر الصدمات النقدية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الأردن للمدة (2021 – 2007)

The effect of monetary shocks on the financial stability index of
the banking sector in Jordan for the period (2007-2021)

*** أ . م . د . خضير عباس حسين الوائلي
Asst.prof.Dr.Khudair Abbas Hussein Al-Waeli
كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء
University of Karbala
College of Management and Economics
khudher.abbas@uokerbala.edu.iq

** الباحثة :- مروه علي نعمه عبد الأسدي
Marwa Ali Nima Abdul-Asadi
كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء
University of Karbala
College of Management and Economics
Marwa.a@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص

ان اغلب البلدان النامية تتعرض لكثير من الازمات و الصدمات المختلفة و ان دولة الأردن احد البلدان النامية التي تعتمد على المساعدات الخارجية وهذا يعرضها لصددمات الداخلية و الخارجية و خاصة الصدمات النقدية بمختلف أنواعها (صدمات العرض النقدي ، صدمات الطلب النقدي ، صدمات أسعار الصرف ، صدمات أسعار الفائدة) وما لها من تأثير على الاستقرار المالي لقطاع المصرفي (الذي يبين قدرة النظام المالي على مواجهة المخاطر) لاسيما ان الاقتصاد الأردني ضعيف الموارد الاقتصادية . وتوصلت الدراسة على ان القطاع المصرفي للاردن عرضة لكثير من الصدمات النقدية واهما صدمات الائتمان ، أي ان التعرض لصددمات النقدية يقيد عمل المصارف في منح الائتمان لمستثمرين . لذلك ينبغي على البنك المركزي الأردني التوجه الى تقوية السيولة المحلية لمواجهة الصدمات النقدية ، فضلاً عن استخدام الدراسات و الأساليب الحديثة لمعالجة الصدمات المختلفة .الكلمات المفتاحية :- الصدمات النقدية ، الاستقرار المالي و الاستقرار المصرفي .

Abstrac

Most developing countries are exposed to many different crises and shocks, and Jordan is one of the developing countries that depend on foreign aid, and this exposes them to internal and external shocks, especially monetary shocks of all kinds (money supply shocks, monetary demand shocks, exchange rate shocks, price shocks). interest) and its impact on the financial stability of the banking sector (which shows the ability of the financial system to face risks), especially since the



Jordanian economy is weak in economic resources. The study concluded that Jordan's banking sector is vulnerable to many monetary shocks, the most important of which is credit shocks, meaning that exposure to monetary shocks restricts the work of banks in granting credit to investors. Therefore, the Central Bank of Jordan should go to strengthening the local liquidity to face monetary shocks, as well as using studies and modern methods to deal with various shocks.

Key words: monetary shocks, financial stability and banking stability.

المقدمة

ان موضوع الصدمات النقدية اصبح من المواضيع التي شغلت واضعي السياسة النقدية في معظم دول العالم ولما لهذه الصدمات من التأثير في الاستقرار المالي والاقتصادي والمصرفي ، لاسيما ان الصدمات النقدية التي تشمل (صدمات العرض النقدي ، و صدمات الطلب على النقود ، و صدمات أسعار الصرف ، و صدمات أسعار الفائدة) التي تؤثر بشكل خاص على الجهاز المصرفي الأردني بالدرجة الأولى و التي ستؤدي الى حالة عدم استقرار الوضع المالي لاسيما في الدول النامية التي تتميز بهشاشة الأنظمة المالية و الجهاز المصرفي و نضمها ، لاسيما قد تكون الأردن من اكثر هذه الدول تأثراً بالاثار غير المرغوبة للصدمات النقدية وذلك لاسباب عديدة منها الضعف الكبير في أداء الجهاز المصرفي فضلاً عن الاختلافات الهيكلية و اعتماد دولة الأردن على المساعدات الخارجية مما قد يجعلها اكثر عرضة لصدمات النقدية و الاقتصادية .

أهمية البحث

أهمية البحث تتمثل من أهمية الاستقرار المالي لكونه يتأثر و بشكل مباشر و غير مباشر بالصدمات النقدية و الصدمات الأخرى ، ومن ثم ان أي تأثير لهذه الصدمات سيؤدي الى ضعف مؤشرا لاستقرار المالي للقطاع المصرفي وهذا ينعكس على مجمل المنظومة الاقتصادية و ليس على الجهاز المصرفي لذلك يتوجب على البنك المركزي الأردني التدخل من اجل اتخاذ الإجراءات الكثيفة لتقليل الصدمات النقدية في مؤشرا لاستقرار المالي للبلاد .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بأن الدول النامية و منها الأردن تعاني من ضعف الجهاز المصرفي و ارتفاع المخاطر المتعلقة بالصدمات النقدية في اختلال استقرار النظام المالي و كثرة تعرض هذه الدولة لهكذا نوع من الصدمات الداخلية او الخارجية بجعل استقرارها المصرفي عرضة للمخاطر بشكل متواصل .



فرضية البحث

ان البحث ينطلق من فرضية مفادها ان للصدمات النقدية تؤثر بشكل كبير و مباشر على مؤشر الاستقرار المالي خاصته في مؤشر القطاع المصرفي .

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة الصدمات النقدية و مؤشر الاستقرار المالي وعلاقته مع مؤشر القطاع المصرفي ، فضلاً عن قياس اثر الصدمات النقدية في مؤشر القطاع المصرفي .

منهجية البحث

اعتمدت الباحثة أسلوب الجمع بين المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الواقع و المنهج القياسي المتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) و دوال استجابة النبضة و تحليل مكونات التباين عن طريق قياس أثر الصدمات النقدية في مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي .

هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاثة فصول ، اذ تناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي للصدمات النقدية ، و المبحث الثالث تناول الاستقرار المالي و المصرفي ، اما المبحث الثالث تناول قياس اثر الصدمات النقدية في مؤشر القطاع المصرفي في الأردن للمدة (2007 – 2021) .

المبحث الأول :- الاطار المفاهيمي للصدمات النقدية

اولاً :- مفهوم الصدمات النقدية

تعرف الصدمة النقدية على انها الزيادة المهمة والمفاجئة في وسائل الدفع في الاقتصاد (حيدر ، 2002 : ص 25) ، و الصدمات النقدية تقسم من حيث طبيعتها الى الصدمات النقدية التوسعية والانكماشية ، فأما الصدمات النقدية التوسعية هي الأرصدة النقدية التي تمتلكها المنشآت و الافراد بشكل كبير ، لذى فهي تغيرات مفاجئة في متوسط الأرصدة النقدية ، ان البنك المركزي عندما يقوم بشراء السندات الحكومية فإن ذلك يؤدي الى زيادة أسعارها الامر الذي يدفع حاملي السندات الى بيعها من اجل الاستفادة منها نتيجة ارتفاع أسعارها ومن ثم يتولد لديهم ارصدة نقدية إضافية اذ يستخدمون هذه الأرصدة إما لتسديد الديون او لشراء السلع والخدمات ، في حين ان المصارف سوف يكون لديها احتياطات إضافية جديدة لتستخدمها في شراء السندات من السوق المفتوحة ولتقديم قروض للافراد و رجال الاعمال بشروط افضل مما كان متاحاً من قبل (اياد و درويش ،



2017 : ص 30) . أما الصدمات النقدية الانكماشية وتحدث هذه الصدمات نتيجة قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من السندات الحكومية عن طريق السوق المفتوحة ومن ثم انخفاض أسعارها الأمر الذي يجعل الافراد والمنشآت يقبلون على شراء السندات الحكومية بكميات كبيرة اذ ينتج عنه انخفاض في الأرصدة النقدية ومن ثم انخفاض في قدرة الافراد على شراء السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم مستوى الأسعار وايضاً انخفاض قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وتمويل المشاريع الاستثمارية (نجم و آخرون ، 2021 : ص 118) .

ثانياً :- أنواع الصدمات النقدية

1- صدمات العرض النقدي

وعرفت بانها حدث مفاجئ يؤدي الى تغيرات في عرض النقود (Robert C.Guell، 2010:P124) . ان من الأسباب التي تؤدي الى صدمات عرض النقد ما يأتي (هودان و الرزاق ، 2021 : ص 467) :-

أ- ارتفاع المضاعف النقدي و حدوث الصدمة عن طريق انخفاض نسبة العملة الى الودائع .

ب- انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع يؤدي الى الزيادة في منح الائتمان من قبل المصارف التجارية مما يؤدي الى رفع المضاعف النقدي ويسبب الصدمة .

2- صدمات الطلب على النقود

يقصد بها التغيرات في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الافراد والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة وايضاً القطاع الخارجي والتي تنجم عن تغيرات الأسعار او أسباب أخرى (خوشناو ، 2017 : ص 122) . وتكون اما صدمات الطلب على النقود فأما تكون هذه الصدمات إيجابية او سلبية فالصدمة الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في الطلب على النقود ، في حين ان الصدمة السلبية هي الانخفاض المفاجئ في الطلب النقدي (الجواري و آخرون ، 2017 : ص 221) .

3- صدمات أسعار الفائدة

وعرفت ايضاً على انها التقلبات والتذبذبات في سعر الفائدة الاسمي (معدل الفائدة هو نسبة مئوية بين التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض) التي تنجم عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر الفائدة بما لا ينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة (الغالبي و مطوق ، 2014 : ص 10) . وتكون صدمات سعر الفائدة اما صدمة إيجابية او صدمة سلبية ، فصدمة سعر الفائدة الإيجابية وتعني زيادة غير متوقعة في سعر الفائدة ، واما صدمة سعر الفائدة السلبية فتعني انخفاض مفاجئ وغير متوقع في سعر الفائدة ، ويعد سعر الفائدة أداة



حيوية للسياسة النقدية وتأخذ في الاعتبار عند التعامل مع المتغيرات مثل التضخم والبطالة والاستثمار اذ تميل البنوك المركزية الى خفض معدلات الفائدة عندما يرغبون في زيادة الاستثمار والاستهلاك في اقتصاد البلاد ومع ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة كسياسة اقتصاد كلي يمكن ان يكون محفوفاً بالمخاطر وقد يؤدي الى خلق فقاعة اقتصادية (كاظم ، 2016 : ص 28) .

4- صدمات أسعار الصرف

فيمكن تعريف صدمة سعر الصرف هي وجود مخاطر مرتبطة بتحركات غير متوقعة في سعر الصرف اذ تنشأ صدمة سعر الصرف من تقلبات في العرض والطلب على العملات الاجنبية وكذلك تحدث بفعل التغيرات في العوامل الاقتصادية لذا فإن أثر الصدمة احداث تقلبات كبيرة والذي يؤدي على انعكاس كبير في أنشطة الاستيراد والتصدير داخل البلد فيؤدي الى عدم الاستقرار الذي بدوره يؤثر سلباً على معادلات التوظيف و الإنتاج (الغالبي و عباس ، 2018 : ص 242) .

ثالثاً :- مصادر الصدمات النقدية

تنشأ الصدمات النقدية نتيجة العديد من العوامل الفجائية والتي تؤثر على قرارات السياسة النقدية باختلاف وجهات النظر لصناع السياسة النقدية حول حالة الاقتصاد واختلافهم في الشخصيات والمزاجيات وكذلك الأفكار التي يجلبها المشاركون في الاجتماعات الخاصة وطروحاتهم وطريقة جدلهم لرسم السياسة النقدية تعد مصدراً رئيساً في حدوث تلك الصدمات فضلاً عن العوامل السياسية والفنية مثل أخطاء القياس في البيانات المتوفرة بالنسبة لصانعي السياسة اذ يقومون باتخاذ القرار حول إجراءات سياسة ما ويمكن تلخيص المصادر الى الآتي:

1- آليات تنفيذ السياسة النقدية : اذ تعتمد البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية على عدة آليات من ابرزها الاعتماد على نوع من أنواع القياس الكمي كأن يقوموا بوضع سعر فائدة لا يتسم بالدقة لعدم تضمنه التغيرات المتوقعة في الناتج والتضخم والتي تعد مصدراً من مصادر عدم الثبات والتقلب ولاسيما في فترات استهداف المدخرات غير المقترضة.

2- اراء وتوجهات اهداف البنوك المركزية: يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة اكثر مما متوقع عندما يكون هناك انخفاض كبير في معدل التضخم ، اما اذ كان معدل التضخم مرتفعاً فإن البنك المركزي يقوم بخفض مستوى أسعار الفائدة بدجارت كبيرة أي يكون مستعداً لتحمل الخسائر من اجل تقليل معدل التضخم (مطوق ، 2013 : ص 17) .

3- البنك المركزي يهتم احياناً بأسعار الصرف بشكل كبير فيتحكم بتحركات أسعار الصرف والتي بدورها تؤثر على التضخم المستقبلي والنمو في الناتج ويشعر البنك المركزي احياناً بقوة العملة كسبب من أسباب مرونة السياسة النقدية (الغالبي و مطوق ، 2014 : ص 4) .



4- يمارس البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في أوقات الانتخابات الرئاسية بوصفه بنك الحكومة على سبيل المثال قيام (آرثر بيرنز) باتباع سياسة توسعية بشكل غير اعتيادي في بداية مدة إدارة كارتر لأنه يعتقد انها سوف تزيد حظوظه لترشيح لولاية جديدة وهذا بعد ذاتة يعد مصدر من مصادر الصدمات النقدية (الربيعي ، 2017 : ص 16) .

المبحث الثاني :- مؤشر الاستقرار المالي ومؤشر القطاع المصرفي

الاستقرار المالي يتحقق عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أداء دوره في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي وتزيد في الوقت نفسه من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر او اية تأثيرات سلبية تتعرض لها ، ولاسيما ان الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي أي الأسواق المالية الرئيسية والنظام المصرفي اكثر مقاومة للصدمات وقادراً على القيام بوظائفه الاساسية التي تتمثل بالوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية اذ ان الاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما قد يؤدي الى تقليل التوترات في الجهاز المصرفي وهذا ربما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المصرفي والاقتصادي (محسن ، 2016 : ص 362) . ولاسيما ان النظام المالي يعد مستقراً ما دام لايعاني من أي مخاطر وصدمات تعيق عملية الوساطة المالية ولهذا فإن الاستقرار المالي يركز على ظواهر الازمات المالية والمخاطر النظامية ،وان هذه الظواهر لا تعرف فقط بالاثار السلبية على المنفعة العامة وانعدام الثقة وعدم اليقين الذي يسيطر على النظام المصرفي وانما يتميز النظام المالي بالضعف والتقلبات واختلال التوازن ، ولهذا ان الاستقرار المصرفي يعرف على انه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية . ويكون القطاع المصرفي في ضيق اذا كانت القيمة السوقية ليست كافية لتغطية الديون الكلية في هذه الحالة تكون اجمالي الموجودات اصغر من اجمالي الديون (الفتلاوي ، 2019 : ص 88) . وعرف الاستقرار المصرفي ايضاً على انه قدرة المصرف على مواجهة الاختلالات او الاضطرابات التي تحدث في البيئة الخارجية للمصرف ويكون قادراً على القيام بعملية الوساطة بين وحدات العجز ووحدات الفائض المالي وتقوم بتوزيع المخاطر بطريقة مناسبة (احمد ، 2019 : ص 82) . ويعد الاستقرار المصرفي احد الأهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية الى جانب استقرار الأسعار وأسعار الصرف لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهذا أدى الى دفع البنوك المركزية حول العالم الى إعطاء اهمية اكبر في ضمان وسلامة واستقرار أنظمتها المصرفية (الساعدي ، 2018 : ص 30) .



المبحث الثالث :- تحليل وقياس اثر الصدمات النقدية في مؤشر القطاع المصرفي في الأردن
للمدة (2007 - 2021) .

أولاً :- تحليل المتغيرات النقدية و مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الأردن للمدة (2007 - 2021) .

1:- تحليل تطور المتغيرات النقدية في الأردن

1-1 - تحليل العرض النقدي الضيق (M1)

الجدول (1) يوضح تطور عرض النقد ومكوناته ومنه نرى انه في عام 2007 وحيث ان عرض النقد الضيق (M1) (4,833.1) مليون دينار وكانت نسبة العملة بالتداول لتصل الى (44.9%) و نسبة الودائع تحت الطلب بلغت (55.1%) ، و ثم ارتفع عرض النقد الضيق (M1) في عام 2008 اذ وصل (5,573.0) مليون دينار بمعدل نمو (15.3%) نتيجة ارتفاع نسبة العملة بالتداول التي بلغت (47.8%) وانخفاض نسبة الودائع تحت الطلب (52.2%) ، واستمر هذا الارتفاع في عرض النقد الضيق (M1) خلال المدة 2009 - 2011 اذ بلغ معدل نمو عرض النقد في عام 2011 (11%) و كانت نسبة العملة في التداول (41.5%) و الودائع الجارية (58.5%) ، اما عام 2012 انخفض عرض النقد الضيق (M1) الى (7,211.1) و بمعدل نمو سالب (0.8%) مليون دينار مع انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب الى (55.4%) و ارتفاع نسبة العملة في التداول الى (44.6%) وجاء هذا الانخفاض نتيجة الصدمات التي تعرض لها البنك المركزي الأردني التي تتمثل في استنزاف جزء من احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ونقص سيولة الدينار في السوق النقدي (البنك المركزي الأردني، 2012 : ص 25) ، واستمر عرض النقد الضيق بالتذبذب بين الزيادة و الانخفاض الى سنة 2021 بمعدل نمو (8%) و كانت نسبة العملة في التداول (47.5%) مقابل (52.5%) انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب. في حين بلغ معدل النمو المركب لعرض النقدي الضيق (M1) (6.9%) ، و بلغ معدل النمو المركب للعملة بالتداول (7.3%) و الودائع تحت الطلب (6.6%) .

1-2 - تحليل عرض النقد الواسع :-

من الجدول (1) نلاحظ التغيرات في عرض النقد الواسع خلال المدة من 2007 الى 2021 ، اذ سجل عرض النقد الواسع في عام 2007 قيمة (15,606.8) مليون دينار في حين ارتفع في عام 2008 ليصل الى (18,304.2) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (17.3%) واستمر الارتفاع في عرض النقد الواسع خلال السنوات



2009 - 2021 اذ نمت بمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها في عام 2010 اذ بلغ (11.5%) ، في حين ان معدل النمو المركب للعرض النقدي الواسع بمعدل (6.4%) .

جدول (1) تطور عرض النقدي في الاقتصاد الأردني للمدة (2007 - 2021) مليون دينار

السنة	عرض النقدي الضيق MI مليون دينار	معدل النمو%	العملة في التداول مليون دينار	نسبة العملة الى عرض النقدي الضيق %	الودائع تحت الطلب مليون دينار	نسبة الودائع تحت الطلب الى عرض النقدي الضيق %	عرض النقدي الواسع مليون دينار	معدل النمو%
2007	4,833.1		2,172.4	44.9	2,660.7	55.1	15,606.8	
2008	5,573.0	15.3	2,664.8	47.8	2,908.2	52.2	18,304.2	17.3
2009	6,039.5	8.4	2,679.5	44.4	3,360.0	55.6	20,013.3	9.3
2010	6,550.0	8.5	2,843.6	43.4	3,706.4	56.6	22,306.7	11.5
2011	7,271.5	11.0	3,019.3	41.5	4,252.2	58.5	24,118.9	8.1
2012	7,211.1	-0.8	3,215.0	44.6	3,996.1	55.4	24,945.1	3.4
2013	8,408.4	16.6	3,606.6	42.9	4,801.8	57.1	27,363.4	9.7
2014	9,231.7	9.8	3,804.4	41.2	5,427.3	58.8	29,240.4	6.9
2015	9,880.2	7.0	3,933.2	39.8	5,947.0	60.2	31,605.5	8.1
2016	10,386.9	5.1	4,181.3	40.3	6,205.6	59.7	32,876.2	4.0
2017	10,135.5	-2.4	4,326.5	42.7	5,808.7	57.3	32,957.6	0.2
2018	9,676.3	-4.5	4,296.4	44.4	5,379.9	55.6	33,359.3	1.2
2019	10,344.8	6.9	4,631.0	44.8	5,691.8	55.0	34,969.7	4.8
2020	12,150.3	17.5	5,939.4	48.9	6,210.9	51.1	37,011.9	5.8
2021	13,117.5	8.0	6,225.4	47.5	6,892.1	52.5	39,509.2	6.7
معدل النمو المركب	%6.9		%7.3		%6.6		%6.4	

المصدر - البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

3-1:- تحليل سعر الفائدة في الاقتصاد الأردني للمدة (2007 - 2021)

اذ يوضح الجدول (2) تغيرات أسعار الفائدة ومعدل نموها السنوي من عام (2007 الى 2021) في الاقتصاد الأردني ، اذ يلاحظ ان سعر الفائدة في عام 2007 كان (6.5%) ، اذ ارتفع في عام 2008 بمعدل نمو بلغ (1.8%) وشهد عامين (2009 - 2010) انخفاضاً في سعر الفائدة بمعدل نمو سالب (-25.3% ، -19.6%) ، وعاود ارتفاع سعر الفائدة في عام 2011 ليصل (3.5%) ونما بمعدل (1.8%) ، واستمر الارتفاع حتى عام 2012 ليصل الى (4.3%) بمعدل نمو بلغ (22.8%) ، في حين انخفض سعر الفائدة في عام 2013 بهدف تحفيز الائتمان المقدم للقطاع الخاص ليصل الى (3.8%) بمعدل نمو بلغ (-11.8%) ، في حين عام 2014 انخفض اكثر ليصل الى (3%) وذلك من اجل تحفيز الاستثمار وتوفير الائتمان الكافي لمختلف الأنشطة ليصل معدل نمو سعر الفائدة الى (-20%) ، واستمر سعر الفائدة بالتقلب بين الارتفاع و الانخفاض في 2015 - 2016 و حسب متطلبات الوضع الاقتصادي ليعاود الارتفاع في 2017 و 2018 اذ ارتفع معدلات أسعار الفائدة



ة لتصل بين (4 - 4.8 %) وكانت معدلات النمو (45.5, 18.8 %) ، في حين انخفض سعر الفائدة في الأعوام 2019 - 2021 ليصل في عام 2021 (5.2 %) والذي لم يتغير عن عام 2020 . بلغ معدل النمو المركب لسعر الفائدة للمدة (2007 - 2021) (-5.2 %) .

الجدول (2) سعر الفائدة في الاقتصاد الأردني للمدة (2021 - 2007)

السنة	سعر الفائدة	معدل النمو %	السنة	سعر الفائدة	معدل النمو %
2007	5.6		2015	3.5	16.7
2008	5.7	1.8	2016	2.8	-21.4
2009	4.2	-25.3	2017	4.0	45.5
2010	3.4	-19.6	2018	4.8	18.8
2011	3.5	1.8	2019	4.0	-15.8
2012	4.3	22.8	2020	2.5	-37.5
2013	3.8	-11.8	2021	2.5	0.0
2014	3.0	-20.0	معدل النمو المركب		-5.20%

المصدر- البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة .
- البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية السنوية ، اعداد مختلفة .

4-1:- تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد الأردني للمدة (2021 - 2007)

يلاحظ من الجدول (3) تغيرات الائتمان للمدة (2007-2021) للاقتصاد الأردني ، اذ انه في عام كان الائتمان المحلي للاردن (14005) مليون دينار في حين ارتفع حجم الائتمان الى (17,642) مليون دينار في عام 2008 بمعدل نموها بلغ (26.0%) ، واستمر بالارتفاع حتى عام 2021 ليكون مقدارها بين (18031-43400) مليون دينار بمعدلات نمو متباينة بين (2.2، 16.8 %) ، وبلغ معدل النمو المركب (7.80%) .

الجدول (3) تحليل الائتمان المصرفي في الأردن للمدة (2021 - 2007)

السنة	الائتمان	معدل النمو %	السنة	الائتمان	معدل النمو %
2007	14006		2015	30610	6.00
2008	17642	26.0	2016	31869	4.11
2009	18032	2.2	2017	33013	3.59
2010	19260	6.8	2018	35245	6.76
2011	22345	16.0	2019	37525	6.47
2012	26103	16.8	2020	40581	8.14
2013	28348	8.6	2021	43400	6.95
2014	28875	1.9	معدل النمو المركب		7.80%

المصدر :- اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية .

5-1:- تحليل التضخم في الاقتصاد الأردني للمدة (2021 - 2007)

يلاحظ من خلال الجدول (4) تغيرات معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي للأسعار عام (2006 = 100) للفترة 2007 - 2021 ، اذ بلغ في عام 2007 الرقم القياسي للأسعار (104.7%) ، اذ ارتفع معدل التضخم



بشكل كبير في عام 2008 وصل الى (13.9%) نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار الى (119.3) وكذلك ارتفاع أسعار السلع و الخدمات اذ ان هذا معدل التضخم لم يشهده الاقتصاد الأردني منذ عام 1990 (البنك المركزي الأردني، 2008 : ص 17) . واستمر التضخم بالتقلب بين الزيادة و النقصان الى سنة 2021 بمعدل (2.4%) نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار بمقدار (160.9) ان ذلك بسبب انعكاساً لتداعيات جائحة كورونا على جانبي العرض و الطلب في الأسواق العالمية (البنك المركزي الأردني ، 2020 : ص 18)، وبلغ معدل النمو المركب نحو (2.9 %) .

الجدول (4) تطور معدل التضخم السنوي في الاقتصاد الأردني للمدة (2021 – 2007)

السنة	الرقم القياسي للأسعار 100 = 2006	السنة	معدل التضخم السنوي %	الرقم القياسي للأسعار 100 = 2006	السنة
2007	104.7	2015	-0.9	146.5	
2008	119.3	2016	-0.8	145.4	
2009	118.5	2017	3.3	150.1	
2010	124.5	2018	3.6	155.5	
2011	130	2019	0.8	156.7	
2012	136.2	2020	0.3	157.2	
2013	143.6	2021	2.4	160.9	
2014	147.8	معدل النمو المركب	2.90%		

المصدر -البنك المركزي الأردني ، التقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد مختلفة .
-المملكة الأردنية الهاشمية ، النشرات الإحصائية ، اعداد مختلفة .

2:- تحليل تطور مؤشر القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني للمدة (2021 – 2007)

وهو احد المؤشرات الفرعية التي تؤثر على مؤشر الاستقرار المالي الأردني ويتمثل هذا المؤشر بعشر مؤشرات فرعية التي تمثل متانة النظام المالي الرئيسية للبنوك اذ انها تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك التي تتمثل بكفاءة راس المال (التي يكون تأثيرها إيجابي على المؤشر التجميعي حيث ان كفاءة راس المال تعزز من قدرة البنوك في مواجهة الصدمات و المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي و من ثم توفر حماية أموال المودعين) ، و جودة الأصول (التي تؤثر على مؤشر الاستقرار المالي بشكل عكسياً) ، و السيولة (اذ ان تأثيرها إيجابي على المؤشر الاستقرار المالي اذ ان زيادة السيولة لدى المصارف كلما أدى الى تحسن مؤشر الاستقرار المالي) ، و أخيراً مؤشر الربحية (يكون تأثيرها إيجابي ايضاً على القطاع المصرفي و تحسين مؤشر الاستقرار المالي) (صندوق النقد الدولي ، 2021 : ص 233) . حيث ان هذه المؤشرات موضحة سابقاً بشكل مفصل ، و لاشك ان ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي او انخفاضها يعتمد على هذه المؤشرات ، و حدد البنك الأردني وزن القطاع المصرفي 50 % من المؤشر التجميعي اذ نلاحظ من الجدول (5) انه في عام 2007 كان معدل مؤشر القطاع المصرفي (0.320) وانخفضت قيمة المؤشر لتصل (0.250) عام 2008 نتيجة صعود الأسعار و انهيار النظام الاقتصادي العالمي و تقليل السيولة انخفاض في كفاية راس المال و عاد ليرتفع



عام 2009 ليصل (0.320) نتيجة ارتفاع الموجودات وانخفاض نسبة الودائع وحيث انه استطاع القطاع المصرفي من تحقيق نسب النمو ايضاً حتى عام 2010 حقق بنسبة اقل مقارنة بعام 2009 للنمو الموجودات ليصل نسبة مؤشر القطاع المصرفي 2010 الى (0.265) وانخفضت قيمة المؤشر في عام 2011 الى 2013 نتيجة انخفاض هامش سعر الفائدة والذي أدى الى انخفاض الربحية وانخفاض مقدار القطاع المصرفي ليصل بين (0.190 - 0.200) ، وفي عام 2014 ارتفع مؤشر القطاع المصرفي لتصل نسبة (0.255) وذلك لتحسن كفاءة راس المال و قوة الجهاز المصرفي لتصدي الصدمات والمخاطر وارتفاع مستوى الربحية نتيجة ارتفاع هامش معدل الفائدة واستمر هذا الارتفاع في مؤشر القطاع المصرفي حتى عام 2015 بنسبة (0.285) ثم انخفض في عام 2016 و استمر هذا المؤشر بالتقلب طيلة المدة 2017 - 2021 ليصل في عام 2021 الى (0.210) و جاء ذلك نتاج جائحة كورونا و انعكاسها على عمل القطاع المصرفي بشكل كبير بسبب الإجراءات الوقائية الشديدة و التي انعكست سلباً على القطاع المصرفي . بلغ معدل النمو المركب لمؤشر القطاع المصرفي للمدة 2007 - 2021 (-2.77 %) .

جدول (5) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في الاردن لمدة (2021 - 2007)

السنة	المؤشر التجميعي	معدل النمو	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر السوق المالية
2007	0.64		0.320	0.250	0.070
2008	0.5	-21.9	0.250	0.195	0.055
2009	0.64	28.0	0.320	0.250	0.070
2010	0.53	-17.2	0.265	0.207	0.058
2011	0.38	-28.3	0.190	0.148	0.042
2012	0.36	-5.3	0.180	0.140	0.040
2013	0.4	11.1	0.200	0.156	0.044
2014	0.51	27.5	0.255	0.199	0.056
2015	0.57	11.8	0.285	0.222	0.063
2016	0.49	-14.0	0.245	0.191	0.054
2017	0.46	-6.1	0.230	0.179	0.051
2018	0.46	0.0	0.230	0.179	0.051
2019	0.55	19.6	0.275	0.215	0.061
2020	0.44	-20.0	0.220	0.172	0.048
2021	0.42	-4.5	0.210	0.164	0.046
معدل النمو المركب	-2.77		-2.77	-2.77	-2.77

المصدر - صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021.

ثانياً :- قياس اثر الصدمات النقدية في مؤشر القطاع المصرفي

هذا المبحث يتناول دراسة قياس وتحليل اثر الصدمات النقدية في الاستقرار المالي في دولة الاردن للمدة (2021 - 2007) اذ انه سيتم استخدام برامج Eviews 9 ، اذ تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الاختبارات



القياسية منها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) ، و تحليل نتائج الانحدار الذاتي (VAR) ، واختبار التوزيع الطبيعي ، وتحليل دوال استجابة النبضة (IRF) و تحليل مكونات التباين (VD) ، التي متغيراتها

$$. BI = f (M2 , CPI , CR R)$$

أولاً :- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) (VDF)

من اجل معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية يجب اجراء اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي - فولر الموسع) ، اذ وبعد اجراء الاختبار لمعرفة استقرارية المتغيرات ، اذ نلاحظ من الجدول (6) اذ تشير النتائج ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات استقرت عند مستوى معنوية 5% و 10% سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام او كليهما او بدونهما عدى (CPI) وتكون متكاملة من الدرجة (0)، لذلك تم اخذ الفروق الأولى و تبين ان المتغيرات استقرت عند مستوى معنوية 5% او 10% او 1% سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام او كليهما او بدونهما و تكون متكاملة من الدرجة (1) .

الجدول (6) اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF) في الاردن

		At Level				
		BI	M2	CR	CPI	R
With Constant	t-Statistic	-2.8064	-2.8848	-0.8449	-1.1949	-3.3271
	Prob.	0.0706	0.0603	0.7877	0.6616	0.0235
		*	*	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9097	-2.7039	-4.4305	-1.9617	-3.7259
	Prob.	0.1752	0.2428	0.0081	0.5951	0.0377
		n0	n0	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6278	-2.5405	-0.8109	1.8780	-1.3759
	Prob.	0.4359	0.0133	0.3541	0.9828	0.1529
		n0	**	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(BI)	d(M2)	d(CR)	d(CPI)	d(R)
With Constant	t-Statistic	-3.3057	-4.1219	-8.0744	-3.6440	-2.8425
	Prob.	0.0246	0.0038	0.0000	0.0114	0.0657
		**	***	***	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1993	-5.0121	-3.9586	-3.4958	-2.8118
	Prob.	0.1056	0.0023	0.0266	0.0600	0.2053
		n0	***	**	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3664	-3.9798	-8.3365	-2.9067	-2.7552
	Prob.	0.0016	0.0003	0.0000	0.0053	0.0078
		***	***	***	***	***

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .
(*) عند مستوى معنوية 10% ، (**) عند مستوى معنوية 5% ، (***) عند مستوى معنوية 1% .

-Lag Length based on SIC

-Probability based on MacKinnon (1996) one-sided



ثانياً :- تحليل نتائج الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Autoregression) (Estimates)

قبل اجراء تحليل أنموذج (VAR) لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد فترات التخلف الزمني المثلى لمتغيرات الدراسة ، اذ بعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (7) لاسيما يتم تحديد فترات التخلف الزمني بالاعتماد على خمسة معايير وهي (LR , FPE , AIC , SC , HQ) اذ ان فترات التخلف المثلى هي المدة التي تقابل اقل قيمة موجودة في المعايير المذكورة هي (1) .

الجدول (7) التخلف الزمني الأمثل لأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) للاردن

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-221.6236	NA	7.375529	16.18740	16.42529	16.26013
1	-69.52928	239.0054*	0.000871*	7.109234*	8.536596*	7.545593*

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 .

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

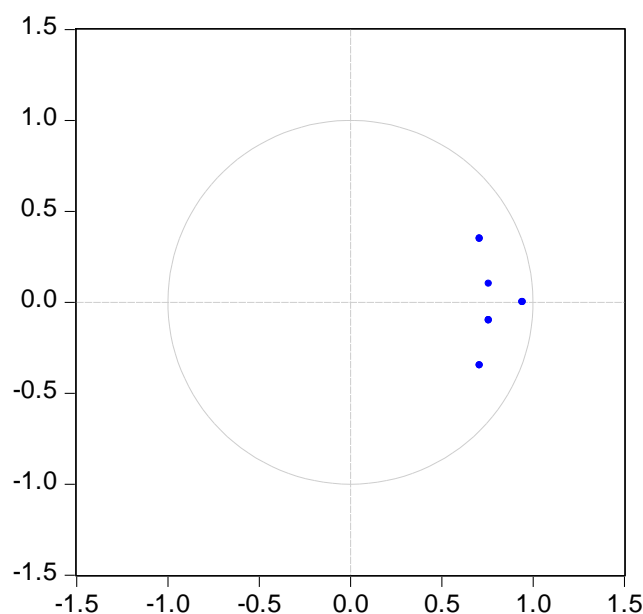
AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الشكل (1) استقرارية الأنموذج المقدر في الأردن

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial





ونلاحظ من الشكل (1) ان المعاملات اصغر من الواحد أي ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يعني ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين .

بعد معالجة استقرارية السلاسل الزمنية تنتقل الى تقدير و تحليل أنموذج (VAR) ، وبعد تقدير الانموذج كانت النتائج كما موضحة في الجدول (8) .

الجدول (8) متجه الانحدار الذاتي (VAR) للمتغيرات الدراسة في الاردن

المتغير	BI	M2	CPI	CR	R
BI(-1)	0.405982 (0.15663) [2.59197]	1.065643 (15.7334) [0.06773]	2.739447 (15.3233) [0.17878]	47.07384 (29.5774) [1.59155]	1.652754 (3.29785) [0.50116]
M2(-1)	0.004798 (0.00177) [2.70305]	0.823705 (0.17829) [4.62011]	-0.253963 (0.17364) [-1.46259]	-0.586201 (0.33516) [-1.74900]	-0.086786 (0.03737) [-2.32233]
CPI(-1)	0.000949 (0.00042) [2.25211]	0.012036 (0.04233) [0.28434]	0.895894 (0.04123) [21.7311]	-0.121253 (0.07958) [-1.52374]	-0.020812 (0.00887) [-2.34560]
CR(-1)	-0.003433 (0.00122) [-2.81729]	-0.027308 (0.12240) [-0.22311]	0.170781 (0.11921) [1.43266]	1.103407 (0.23009) [4.79547]	0.035535 (0.02566) [1.38510]
R(-1)	0.027205 (0.00708) [3.84305]	0.553641 (0.71109) [0.77858]	-0.530131 (0.69256) [-0.76547]	-2.721198 (1.33679) [-2.03562]	0.654280 (0.14905) [4.38964]
C	-0.099332 (0.07794) [-1.27442]	-2.943307 (7.82936) [-0.37593]	18.18297 (7.62529) [2.38456]	18.66728 (14.7185) [1.26829]	4.043102 (1.64109) [2.46366]
R-squared	0.800105	0.866800	0.988362	0.774530	0.838509
Adj. R-squared	0.754675	0.836527	0.985717	0.723287	0.801807
Sum sq. resids	0.006969	70.32126	66.70326	248.5198	3.089594
S.E. equation	0.017799	1.787854	1.741254	3.361005	0.374748
F-statistic	17.61161	28.63299	373.6619	15.11483	22.84613
Log likelihood	76.44783	-52.62245	-51.88297	-70.29673	-8.871971
Akaike AIC	-5.031988	4.187318	4.134498	5.449766	1.062284
Schwarz SC	-4.746516	4.472791	4.419970	5.735239	1.347756
Mean dependent	0.241607	7.160714	141.2964	8.941607	3.769643
S.D. dependent	0.035935	4.421902	14.56957	6.389319	0.841773

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .
Standard errors in () & t-statistics in []



الجدول (8) يبين ان هناك خمسة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية الخاصة بهذه الدراسة فالانموذج الأساسي الأول يبين ان هناك علاقة طردية بين (BI) و المتغير نفسه وهو معنوي عند مستوى 5% اذ ان قيمة t المحتسبة البالغة (2.5) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.7) أي ان زيادة مؤشر القطاع المصرفي لفترة السابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة مؤشر القطاع المصرفي بنسبة (0.405 %) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، وكذلك متغير (M2) للفترة السابقة يكون تأثيرها إيجابي على (BI) في الفترة الحالية وهو معنوي عند مستوى 5% اذ ان قيمة t المحتسبة البالغة (2.703) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.7) أي ان زيادة (M2) بنسبة 1% تؤدي الى زيادة (BI) بنسبة (0.0047%). اما المتغير (CPI) في الفترة السابقة كان تأثيره ايجابياً على (BI) وهو معنوي عند مستوى 5% اذ ان قيمة t المحتسبة البالغة (2.25) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.7) أي ان زيادة (CPI) بنسبة 1% يؤدي الى زيادة مؤشر القطاع المصرفي في الفترة الحالية بنسبة (0.000949 %) و هذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما المتغير (CR) فأن علاقته مع المتغير (BI) هي علاقة عكسية في الفترة السابقة أي ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر القطاع المصرفي بنسبة (-0.003433%) في الفترة الحالية وهذا مخالف لنظرية الاقتصادية . اما متغير (R) في الفترة الحالية يكون تأثيره إيجابي على (BI) وهو معنوي عند مستوى 5% اذ ان قيمة t المحتسبة البالغة (3.8) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.7) أي ان زيادة (R) للفترة السابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة (BI) بنسبة (0.027205 %) . كانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج (R^2) (0.800105%) أي ان هذه المتغيرات تفسر (0.800105%) من التغيرات التي تحدث في (BI) والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في الأنموذج ، وكانت قيمة (R^{-2}) (0.754675 %) ، وكانت قيمة F المحتسبة (17.61161 %) و الأنموذج معنوي لان F المحتسبة اكبر من الجدولية .

ثالثاً :- اختبار التوزيع الطبيعي (VAR)

نلاحظ في الجدول (9) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر ، الذي على اختبار جميع ارقام المتغيرات التي تكون اكبر من مستوى المعنوية التي تنص على قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة .

الجدول (9) اختبار التوزيع الطبيعي لأنموذج (VAR) في الاردن

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.513869	2	0.7734
2	1.778730	2	0.4109
3	1.506740	2	0.4708
4	1.132985	2	0.5675
5	0.612560	2	0.7362
Joint	5.544885	10	0.8519

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .



خامساً :- تحليل دوال استجابة النبضة (IRF)

يوضح الجدول (10) استجابة BI لصدمة مفاجئة بنسبة الانحراف معياري و احد في المتغير نفسه و المتغيرات المستقلة الأخرى ، اذ نلاحظ ان استجابة BI للصدمة الغير متوقعة في المتغير نفسه لعشر فترات فأنها كانت إيجابية في الفترة الأولى واستمرت الى نهاية المدة. في حين يكون تأثير صدمة عرض النقد الواسع M2 لا يوجد لها تأثير في المدة الأولى ويكون تأثيرها إيجابي في المدة الثانية واستمرت الى نهاية المدة الرابعة وتحول الى سالبة في المدة الخامسة ليستمر الى نهاية المدة أي انها تسبب صدمة سلبية في مؤشر القطاع المصرفي. في حين ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك CPI لا يوجد له تأثير في المدة الأولى ثم يسبب صدمة إيجابية في مؤشر BI في المدة الثانية ويستمر هذا الأثر الى نهاية المدة الثامنة ليتحول لسليبي في الفترة التاسعة واستمرت الى نهاية المدة . أما صدمة المتغير CR لا يوجد لها تأثير في المدة الأولى على BI ثم يظهر تأثيرها في حدوث صدمة سلبية في المدة الثانية و الثالثة ليتحول إيجابي في المدة الرابعة وتستمر الى نهاية المدة. وكذلك R الذي يكون تأثيره صفر في المدة الأولى على مؤشر القطاع المصرفي ثم يكون إيجابي في المدة الثانية واستمرت الى نهاية المدة الثامنة ومن ثم يتحول تأثيرها لسليبي في المدة التاسعة واستمر هذا التأثير حتى نهاية .

الجدول (10) استجابة متغيرات الدراسة لحدوث صدمة بانحراف معياري و احد في الاردن

Response of BI:					
Period	BI	M2	CPI	CR	R
1	0.017799	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.012792	0.004986	0.005834	-0.001841	0.005504
3	0.008022	0.004675	0.008755	-0.000775	0.008161
4	0.004310	0.001452	0.009041	0.001343	0.008422
5	0.001934	-0.002599	0.007469	0.003270	0.007080
6	0.000786	-0.006028	0.004954	0.004378	0.004972
7	0.000551	-0.008089	0.002299	0.004525	0.002791
8	0.000848	-0.008638	5.96E-05	0.003884	0.000991
9	0.001341	-0.007932	-0.001483	0.002774	-0.000215
10	0.001788	-0.006425	-0.002283	0.001527	-0.000814
Cholesky Ordering: BI M2 CPI R CR					

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .
Cholesky Ordering: BI M2 CPI R CR

سادساً :- تحليل مكونات التباين (VD)

الجدول (11) يبين نتائج تحليل مكونات التباين الخاص بمتغيرات الدراسة (BI , M2 , CPI , R CR) حيث يأخذ كل متغير على حدى لمعرفة الصدمات التي تحدث في متغيرات الأنموذج ، في حين العمود الثاني من الجدول يبين الخطأ المعياري S.E اما بقية الاعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي .



اذ نلاحظ بان متغير BI يفسر (100.0000 %) من مكونات التباين في BI في المدة الأولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل (37.52932 %) في نهاية المدة ، أما المتغير M2 فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير BI في المدة الأولى اما في المدة الثانية فإنه يفسر (4.338580 %) من مكونات التباين ويستمر بالزيادة في المدة العاشرة الى (21.98975 %) عند حدوث صدمة بانحراف معياري واحد، أما المتغير CPI فإنه لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير BI في المدة الأولى اما في المدة الثانية فإنه يفسر (5.939282 %) من مكونات التباين ويستمر بالزيادة في المدة العاشرة الى (18.67179 %) عند حدوث صدمة بانحراف معياري واحد ، اما المتغير CR كذلك لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير BI في المدة الأولى اما في المدة الثانية فإنه يفسر (0.591527 %) من مكونات التباين لمتغير BI وتستمر بالزيادة في المدة العاشرة الى (5.314749 %) عند حدوث صدمة بنسبة انحراف معياري 1% ، في حين ان المتغير R لا يفسر شيئاً من مكونات التباين لمتغير BI في المدة الأولى أما في المدة الثانية فإنه يفسر (5.286400 %) وتستمر بالزيادة في المدة العاشرة الى (16.49439 %) عند حدوث صدمة بانحراف معياري واحد .

الجدول (11) تحليل مكونات التباين لمتغيرات الدراسة في الأردن للمدة (2007-2021)

Variance Decomposition of BI:						
Period	S.E.	BI	M2	CPI	CR	R
1	0.017799	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.023937	83.84421	4.338580	5.939282	0.591527	5.286400
3	0.028338	67.83789	5.817510	13.78283	0.496837	12.06493
4	0.031276	57.58985	4.991260	19.67079	0.592132	17.15596
5	0.033246	51.30597	5.028539	22.45553	1.491544	19.71842
6	0.034795	46.89098	7.591844	22.52797	2.944977	20.04424
7	0.036194	43.35991	12.01182	21.22383	4.284877	19.11957
8	0.037435	40.58288	16.55298	19.83968	5.081962	17.94250
9	0.038420	38.65214	19.97809	18.98520	5.346395	17.03818
10	0.039099	37.52932	21.98975	18.67179	5.314749	16.49439

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9 .

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- ان الاقتصاد الأردني ضعيف الموارد لاسيما انه يعتمد على الإعانات الخارجية وهذا يجعله أكثر عرضة لكثير من الصدمات النقدية و الصدمات الخارجية التي تسبب زعزعة استقرار القطاع المصرفي .



2- استخدم اختبار أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) لوصف السلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية ، إذ ان من خلال الدراسة يبين ان هناك علاقة عكسية بين الائتمان و مؤشر القطاع المصرفي ، أي كلما ارتفع الائتمان بنسبة 1% أدى الى انخفاض مؤشر الاستقرار المالي بنسبة (-0.003433) .

3- تشير دوال استجابة النبضة ان حدوث صدمة بانحراف معياري واحد سيؤدي الى زيادة ضعيفة في مؤشر القطاع المصرفي بنسبة (0.017799 %) في السنة الأولى ويتناقص التأثير الى نهاية المدة العاشرة .

4- ان دوال تحليل مكونات التباين ان متغير مؤشر القطاع المصرفي تفسر (100.0000%) من التباين في أخطاء التنبؤ العشوائي في المدة الأولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري واحد و سيستمر بالانخفاض حتى يصبح يفسر نحو (37.52932%) في المدة العاشرة .

التوصيات

1- ينبغي الاهتمام بمشكلة الصدمات النقدية و ما تحدثه من تأثير في مؤشر القطاع المصرفي الأردني عن طريق قيام البنك المركزي بتطوير الوسائل و الأدوات التي تمكنها من اكتشاف الصدمات النقدية قبل وقوعها فضلاً عن استخدام المعالجات لتخلص من تلك الصدمات النقدية او الاقتصادية القائمة .

2- ينبغي استخدام الدراسات الحديثة التي تهتم بدراسة العلاقة للوصول الى معالجة الصدمات بمختلف أنواعها خاصة الصدمات النقدية و ما تسببه من تأثير عكسي على استقرار النظام المالي للقطاع المصرفي الأردني .

3- تطوير مواردها الاقتصادية و الاعتماد عليها ، فضلاً عن عدم الاعتماد على الإعانات الخارجية التي قد تعرضها لكثير من الصدمات الداخلية و الخارجية .

4- تطوير القطاع المصرفي و تقويته عن طريق قيام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني ولتقوية السبولة لها لمواجهة الصدمات النقدية و معالجتها .



المصادر و المراجع

أولاً :- المراجع العربية

- 1- احمد ،إيهاب فاضل ، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق ، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2017) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) ، مجلد 14 ، العدد 49 ، 2019 .
- 2- البنك المركزي الأردني ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 .
- 3- البنك المركزي الأردني ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020 .
- 4- البنك المركزي الأردني ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012 .
- 5- الجواري ، مناضل عباس و آخرون ، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 20 ، 2017 .
- 6- حيدر، فاخر عبد الستار، التحليل الاقتصادي لتغيرات أسعار الأسهم منهج الاقتصاد الكلي، دار المريخ لنشر، الرياض، 2002 .
- 7- خوشناو ، صباح صابر محمد، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة(1988-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد9، العدد 17، 2017.
- 8- درويش، علي اياد وحسين ديكان، اثر الصدمات النقدية على سوق الأسهم في العراق (العراق،الأردن) دراسته مقارنة، مجلة كليه الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، مجلد 9، العدد4، 2017.
- 9- الربيعي ،علي اياد حسن علي، اثر الصدمات النقدية في سوق الأوراق المالية دراسته تطبيقية في العراق والأردن للمدة(2009-2015)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بابل، 2017 .
- 10- الساعدي ، ضياء عبد الرزاق حسن ، مسار السياسة المالية واثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، 2018 .
- 11- صندوق النقد الدولي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، 2021 .
- 12- الغالبي ، عبد الحسين جليل ، و مطوق ،ليلى بديوي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في مصر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 1، العدد13، 2014 .



- 13- الغالبي ، عبد الحسين جليل و عباس ، رجاء جابر، أثر صدمات عرض النقد وسعر الصرف في سلوك مؤشرات سوق الأوراق المالية في نيجيريا، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018.
- 14- الفتلاوي ،ريام فاضل شاكر ، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسته تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016) ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 16 ، العدد 63 ، 2019 .
- 15- كاظم، ايمان عبد الرحيم، اثر السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2016.
- 16- محسن، مها مزهر ، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (2009- 2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة المستنصرية ، مجلد 92 ، 2016 .
- 17- مطوق ،ليلى بديوي خضير، الصدمات النقدية وأثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2013.
- 18- نجم ، رفاه عدنان و آخرون ، أثر الصدمات النقدية في النمو الاقتصادي للاربعين للمدة (1980 - 2018) ، بحوث مستقبلية (49) ، كلية الحداثة الجامعة ، 2021 .
- 19- هودان، سوسن كريم ، و الرزاق ، نور عبد الوهاب عبد، أثر الصدمات النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2018) ، مجلة الدنانير ، جامعة القادسية، المجلد 1 ، العدد 23 ، 2021 .

ثانياً :- المصادر الأجنبية

- 1- Robert C.Guell,Lssues in Economics Today,5thEdition,McGraw-Hill Lrwin, 2010.